الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
7 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لُندبرغ (نائب الرئيس) ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60653X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظراً لغياب السيدة أوشير (منغوليا) تولّى رئاسة الجلسة السيد لُندبرغ (فنلندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/65/73-E/2010/51، A/65/253 و A/65/486)

١ - **السيد أوكونور** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال في معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/65/253) إنه حدث نقصان في عدد الأشخاص الجائعين أو الذين يعانون من نقص التغذية في أنحاء العالم، بينما لا يزال هناك ١٠٠ مليون شخص آخر يعانون من الجوع أكثر مما كان عليه الحال منذ عقد من الزمن. وقد نقصت نسبة هؤلاء الناس من مستواها في سنة ١٩٩٩ بنسبة ٢٠ في المائة، بيد أن العالم لا يزال يقف قبل منتصف الطريق صوب تحقيق نصف تلك النسبة المئوية بحلول سنة ٢٠١٥، في إطار الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ومضى قائلاً إنه رغم وجود اتجاه هابط في الأسعار العالمية للحبوب في أوائل نصف سنة ٢٠١٠، كان تقلُّب أسعار الأغذية مثار قلق مستمر. وأثّرت عوامل يحتمل أن تحافظ على الضغط الصاعد على أسعار الأغذية وهي زيادة الطلب العالمي نتيجة النمو السكاني؛ واستمرار النمو في الطلب على أنواع الوقود الأحيائي؛ وانخفاض الغلات بالنسبة للمحاصيل الرئيسية بسبب تغيّر المناخ. ومن المتوقّع أن تُحدِث عوامل تقلباً في ارتفاع الأسعار في العقد القادم وهي تشمل اضطرابات متكررة في كميات العرض نتيجة لظواهر الأحوال الجوية المتطرفة؛ وأسواق الحبوب الدولية الضعيفة وانخفاض المخزونات الاحتياطية؛ والمضاربة المالية في أسواق السلع الأساسية. زيادة على ذلك، ضَعُفت الثقة في قدرة النظام التجاري العالمي لضمان أمن المعروض في أوقات الحاجة، ولهذا حدث نمو في الاستثمارات لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي في بعض البلدان؛ ومع ذلك، هناك خطر بأن هذه الاستثمارات يمكن أن تعرّض للخطر الأمن الغذائي المحلي ولا تعمل على تعزيزه.

٣ - وأشار إلى مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، والمبيّنة في الفقرة ٣٩ من التقرير فقال إن الجهود الدولية الرامية لتنفيذ هذه المبادئ قد تبلورت في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، الذي وُضِع لتعزيز ودعم الاستثمار وحالياً يحتاج إلى تجديد موارده؛ وسوف تعرض جولة التمويل التالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ فرصة للإسراع بالتقدّم في التنفيذ من الجهات المانحة مقابل التعهّدات. وللنهوض بتنفيذ مبادئ روما، يجري تنشيط اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وذلك لجعلها منبراً دولياً أشمل. وقد أنشأت اللجنة مؤخراً فريقاً من الخبراء رفيع المستوى معنياً بالأمن الغذائي والتغذية، وهذا سوف يقدِّم برنامجاً مستقلاً لتوليف البحوث والخبرات الفنية لدعم عملية تقرير السياسات على المستوى العالمي. ويعكس إطار العمل الشامل المحدَّث الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للجنة، استناداً إلى مشاورات استغرقت ستة أشهر بين أصحاب المصلحة المتعددين، نتيجة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود سنة ٢٠٠٩، بما في ذلك مبادئ روما.

٤ - وأضاف قائلاً إن هناك تطوراً هاماً آخر يتمثّل في إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التغذية على نحو ما دُعي إليه في مبدأ روماً الخامس. وأشار في هذا الخصوص إلى موجز السياسة العامة المعنون ''تحسين مستوى التغذية: إطار للعمل''، الذي أُطلِق أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا المبدأ يستند إلى

النتائج التي تم التوصل إليها بشأن الآثار المترتبة مدى الحياة على التغذية السليمة للأم والطفل والأثر على تغذية الأفراد الضعفاء والمجتمعات المحلية الضعيفة لإدماج التدابير المنخفضة التكاليف في البرامج الملائمة.

٥ - وعلى المستوى الدولي، من الأهمية ضمان أن تكون المبادرات المتعددة الجارية حالياً متعاضدة، وتدعم الاستراتيجيات وخطط الاستثمار الموجّهة من البلدان، والنتائج الملموسة المتولّدة على أرض الواقع. وعلى المستوى الوطني، يلزم بذل جهود لتخصيص مزيد من الاستثمارات في مجال البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والهياكل الأساسية الريفية؛ لضمان توافر المدخلات اليسيرة التكلفة في الوقت المناسب لدعم زراعات صغار الحائزين؛ ولوضع أولوية لنقص التغذية باعتباره مشكلة إنمائية في الخطط الإنمائية الوطنية؛ ولتعزيز تمكين النساء الريفيات باعتبارهن عناصر هامة للغاية من أجل تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٦ - **السيد اسكالونا اوهيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الغذاء أصبح جزءاً من سوق المعاملات الآجلة؛ وبغية مكافحة تقلُّب أسعار الأغذية، من الضروري مكافحة المضاربة بشأن أسعار الأغذية. وأضاف قائلاً، إن إنتاج الأغذية المهجّنة وراثياً يعتَبر أيضاً شاغلاً مقلقاً ويتصل بحقوق الملكية الفكرية في هذا الإنتاج. وذكّر اللجنة بقيمة الإنتاج من مزارع النطاقات الصغيرة والنطاقات المتوسطة، والتي تتسم بميزة القرب من المستهلكين، ويلزم حمايتها من الاحتكارات، التي تعتبر شديدة الضرر لمصالح الغالبية العظمى من الناس.

٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى المشاركة في المناقشة العامة بشأن البند.

٨ - **السيد شارلييه** (بلجيكا): تكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشّحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا؛ فقال إنه من غير المقبول أن قرابة بليون شخص لا يزالون يعانون من الجوع أو من نقص التغذية في العالم. وقال إن الجهود الجماعية المتجددة التي يدعو لها الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية يجب بالتالي أن تعتمد على الاستجابة الدولية القوية والمنسّقة للأزمة الغذائية الأخيرة. وتعتَبر زيادة القدرة على استعادة الحيوية ومنع الأزمات من الأمور البالغة الأهمية لهذه الجهود.

٩ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي بدأ من جانبه استراتيجية جديدة خاصة بالأمن الغذائي في مطلع سنة ٢٠١٠ لاستكمال مرفقه الخاص بالأغذية والذي تقدّر مخصصاته بمبلغ بليون يورو والذي جرى استهلاله في سنة ٢٠٠٨؛ وهذه الاستراتيجية تستهدف صغار الحائزين، وخصوصاً النساء والفئات الضعيفة في البلدان التي تسير في الوراء متخلفة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أن يربط بشكل أكثر فعالية الإغاثة والإصلاح والتجديد والتنمية وأن يعزز الفرص الخارجة عن مجال المزارع بغية تحسين الترابط بين المساعدة الطويلة الأجل ودعم الأغذية في مجال المساعدة الإنسانية. وتبقى هناك حاجة إلى النظر في خيارات السياسات التي سوف تتصدّى للتقلّبات المفرطة في الأسعار والأخطار المرتبطة بها.

١٠ - وقال إن الموارد العامة يمكن تكملتها بشكل هام بالاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية في القطاعات الزراعية لدى البلدان النامية؛ بيد أنه بدون سياسات وأنظمة والتزام واضح، يمكن أن تُعرِّض هذه الاستثمارات للخطر حقوق ملكية الأراضي والإنتاج الزراعي صغير نطاق وتعمل كذلك

على تفاقم الآثار السيئة من الناحية البيئية والاجتماعية. ولهذا يرحّب الاتحاد الأوروبي بتطوير المبادئ التوجيهية والطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة الرشيدة المسؤولة عن حيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، وهو يدعم الصياغة الجارية التي يعدها البنك الدولي وآخرون بشأن المبادئ اللازمة للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسُبل المعيشة والموارد. زيادة على ذلك، وفي ضوء أهمية التدفقات التجارية المفتوحة والأسواق الفعّالة من أجل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، سوف يواصل الاتحاد الأوروبي وهو يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والأمن الغذائي الضغط من أجل اختتام جولة الدوحة الإنمائية.

١١ - وعلى الصعيد البيئي، يمكن للتنمية الزراعية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً أن تساهم أيضاً بشكل كبير في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، إضافة إلى تحسين الأمن الغذائي، والذي من أجله زيادة على ذلك تظل الإدارة الرشيدة الفعّالة والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من الأولويات الأساسية. واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بدعم جهود المجتمع الدولي بشكل كامل لمواجهة جميع هذه التحديات.

١٢ - **السيد شارما** (نيبال): تكلّم بالنيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً فقال إن جهود هذه البلدان الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية قد قوّضتها الأزمات الحالية في المجالات الاقتصادية والمالية والطاقة، إلى جانب آثار تغيُّر المناخ. وبسبب قلة توافر رأس المال والتكنولوجيات الجديدة، لا تزال الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً متدنية للغاية، في حين شكّلت أوجه ضعفها الهيكلي تحديات خطيرة أمام التنمية الزراعية والأمن الغذائي لديها. زيادة على ذلك، انعكس عدم كفاية ما لديها من الإمدادات المحلية في زيادة فاتورة استيرادها من الأغذية. ومن ثم يعتَبر الأمن الغذائي في غاية الأهمية الحيوية لهذه البلدان نظراً لأنها تُعتَبر أقل البلدان قدرة على الاستجابة لتزايد الجوع والفقر.

١٣ - وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تدعو إلى توفير السُبل المادية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الناس، وخصوصاً النساء والأطفال للحصول على الأطعمة المغذّية الكافية والآمنة؛ والترتيبات الوطنية والعالمية المناسبة دعماً للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والقضاء على الفقر، ولا سيما من خلال إصلاحات اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعنية بالأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع لها والمعني بالأمن الغذائي والتغذية؛ واستخدام أدوات وتكنولوجيا عصرية وعلمية لرفع الإنتاجية الزراعية، دون تقويض المعرفة والممارسات الأصلية التي جُربت بمرور الزمن؛ وعكس الاتجاه الهابط لمسار المساعدة الإنمائية الرسمية في القطاع الزراعي، وخصوصاً من خلال التبكير في تنفيذ الالتزامات المعلَنة في مؤتمر قمة الثمانية المعقود في لاكويلا في سنة ٢٠٠٩؛ وزيادة الاهتمام بموضوع التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتنمية المستدامة للماء والأرض وسائر الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحفاظ على التنوّع البيولوجي، ولا سيما في الدورة السادسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ؛ والتبكير في اختتام جولة الدوحة وما يسفر عنها عن قيام سوق غير مشوّهة وغير تمييزية ومتعادلة؛ ونقل واستخدام التكنولوجيا الزراعية اليسيرة والمستدامة المناسبة والقواعد التجارية الدولية الداعمة، وتعزيز الاستثمار القصير والطويل الأجلين في التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ وأخيراً تحسين الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً إلى جانب تحسين مستوى الشراكة العالمية في التنمية الزراعية والأمن الغذائي لضمان تمتّع الجميع بالحق في الغذاء.

١٤ - **السيد بيركايا** (إندونيسيا): تكلّم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تضم صوتها مؤيدة البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن أزمة الغذاء العالمية، وإن كانت تبدو قاربت النهاية، لا تزال تفرض العقوبة في صمت بيد أنها تقتل ضحايا انعدام الأمن الغذائي. وفي حين انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأساسية الغذائية منذ الأزمة، فقد ظلت الأسعار الغذائية المحلية وتقلب الأسعار عالية، مما يسفر عن انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للفقراء. ولا يزال اقتصاد الأغذية والزراعة على المستوى العالمي ضعيفاً، وقدرة كثير من الحكومات والهيئات الدولية على التصدّي لانعدام الأمن الغذائي لدى الفقراء يتعرض للخطر بسبب عدم كفاية النظام الحالي والمؤسسات الحالية.

١٥ - وأضاف قائلاً إن أثر انعدام الأمن الغذائي على الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية يعتبر واضحاً؛ بيد أن أثره على الأهداف الأخرى، مثل التعليم ووفيات الأطفال، وصحة الأمومة وسُبل العيش يجب ألاّ يتم التهوين منها. ولهذا يلزم بشكل عاجل اتخاذ إجراء ملموس للتصدي للأسباب الأصلية لانعدام الأمن الغذائي. ويتمثّل التحدّي الأساسي للأمن الغذائي في إيجاد طرق لزيادة المعروض من الأغذية وتحسين سُبل الحصول عليه بسرعة وبطريقة مستدامة. وهذا يتطلب نهجاً شاملاً لتعزيز وإعادة تنشيط القطاع الزراعي، وخصوصاً في البلدان النامية، والالتزامات السياسية الصارمة لاعتماد حلول طويلة الأجل يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة.

١٦ - ومن الأمور الهامة للغاية التعجيل بالاستثمار في البحوث والتنمية والهياكل الأساسية في قطاع الزراعة، ولتمكين نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تتصدى لأثر تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي. وينبغي أن يوجَّه هذا الاستثمار بشكل أساسي نحو الارتقاء بالقدرة الإنتاجية للبلدان النامية؛ ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤدّي دوراً هاماً في هذا المجال. ويجب على جميع الموارد العالمية المتوافرة، المالية والتقنية على السواء بالتالي أن يتم تعبئتها لبناء الهياكل الأساسية الزراعية اللازمة. ومن الأهمية أيضاً تحسين نظم المعلومات بشأن إنتاج الأغذية واستهلاكها وتحرّكات الأسعار والاحتياطيات، بغية إنشاء نظام للإنذار المبكّر يدار بشكل جيّد والتمكين من حدوث استجابات سريعة للنزاع وللكوارث الطبيعية.

١٧ - ومضى قائلاً إن القواعد التجارية الدولية تحتاج إلى أن تكون داعمة للتنمية الزراعية في البلدان النامية، وبالتالي يلزم بذل جهود أكبر من أجل استئناف جولة الدوحة.

١٨ - ومضى قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تواصل مضاعفة جهودها للتصدّي للتحديات المترابطة بين انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية والرعاية الصحية السيئة، والأحوال السيئة وغير العادلة في الأسواق الزراعية، والهياكل الأساسية الضعيفة والتدهور البيئي. وقد نفّذت الدول الأعضاء في الرابطة مشاريع مشتركة عديدة في مجالات الأغذية والقطاعات الزراعية والحراجية وهي تعمل على تعزيز التعاون لضمان الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي المستدام، والممارسات الأفضل بعد جمع المحاصيل والترتيبات الداعمة الخاصة بالأسواق والتجارة في منطقتها. وقال إن زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا اعتمدوا عدداً من المبادرات في هذا المجال، من بينها إطار الأمن الغذائي المتكامل التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي في منطقة الرابطة واحتياطي الأرز لمواجهة حالات الطوارئ الذي وضعته الرابطة بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا (الرابطة + ثلاثة).

١٩ - **السيد موانيولا** (ملاوي): تكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال إنه لا يبقى سوى خمس سنوات قبل انقضاء الموعد المحدّد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال الأمن الغذائي تحدياً ضخماً في أفريقيا. وفي الواقع، يبدو أن الأمن الغذائي هناك تدهور خلال السنوات الخمسين الماضية بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن أفريقيا تتلقى حالياً نسبة ٢٥ في المائة من جميع المعونات الغذائية في العالم وهناك ٢١٢ مليون شخص على الأقل في أفريقيا كانوا يعانون من نقص التغذية في سنة ٢٠٠٩، بالمقارنة مع ٤٤ مليون شخص كانوا يعانون من نقص التغذية في سنة ١٩٩٦. وقال إن أنواع التربة المتدنية الخصوبة، والتدهور البيئي، ومحدودية فرص الحصول على التكنولوجيا والهياكل الأساسية السيّئة ما زالت تعرقل إحراز تقدُّم في تطوير القطاع الزراعي في أفريقيا. ويعتبر المزارعون صغار الحائزين هم أكثر الناس تأثراً بهذه العقبات وهم يفتقرون إلى ما يكفي من الأموال للحصول على المدخلات الزراعية. وما لم يتم عكس المسار في اتجاه الركود في مستويات إنتاج الأغذية، لن تتمكن أفريقيا من إطعام سكانها.

٢١ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأفريقي اتخذ عدة مبادرات في مجال التنمية الزراعية داخل إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي في إطاره التزمت الحكومات الأفريقية بزيادة الاستثمار العام في مجال الزراعة إلى نسبة ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية كل سنة ولزيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٦ في المائة على الأقل سنوياً. وقد أُحرز تقدّم في سبيل تحقيق الأهداف في عدة بلدان.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن أفريقيا قد تأثرت بشكل غير متناسب بالآثار السلبية لتغيّر المناخ وهي تفتقر إلى الموارد للتصدي لها. ولهذا تعتمد أفريقيا على المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا. وفي سنة ٢٠٠٩، أسند رؤساء الدول الأفارقة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مهمة وضع إطار يستند إلى الزراعة لتخفيف آثار تغيُّر المناخ. واتفق رؤساء الدول أيضاً على إنشاء آلية مشتركة بين الوزارات وبمقتضاها يعمل وزراء الزراعة والبيئة والموارد المائية معاً لمعالجة أمور البرنامج الخاص بتغيُّر المناخ.

٢٣ - ومضى قائلاً إن المعونة المقدمة إلى أفريقيا ازدادت على مدى سنوات، بيد أن المعونة في مجالي الزراعة والأمن الغذائي نقصت بالفعل. وحالياً، خُصّص من إجمالي المعونة المقدمة إلى أفريقيا نسبة ٢ في المائة فقط إلى هذين المجالين. ويجب الوفاء بالتالي بالالتزامات المقدمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُقدَّم مساعدات مالية وتقنية غير مشروطة بما في ذلك نقل التكنولوجيا بشكل سريع لدعم القطاع الزراعي.

٢٤ - وأخيراً، تدعو المجموعة جميع الأطراف في جولة الدوحة إلى التوصّل إلى حلّ توفيقي بغية حسم قضية التدابير الحمائية، وخصوصاً الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، وهي التي تعرقل جهود التنمية الزراعية لدى البلدان النامية.

٢٥ - **السيد ولد الشيخ** (موريتانيا): تكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال إن كثيراً من التقارير الدولية تحذّر من حدوث موجة جديدة من أزمات الأغذية على المستوى العالمي سوف يحدثها تغيُّر المناخ. وينبغي أن يستعد المجتمع الدولي للتصدي لهذا الحدث الطارئ. وقال إن معظم البلدان العربية لديها مناخات جافة وشبه جافة وبالتالي فإنها تواجه معوّقات شديدة في التنمية الزراعية، بالإضافة إلى تضاعف الجفاف والندرة الشديدة للمياه. وتعتبر الأزمة المالية وأزمة الأغذية العالميتان تحذيراً للعالم العربي بضرورة اتخاذ

تدابير عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي، مثل تنمية الزراعة المحلية، والبحوث الزراعية والبيئية، واكتساب المعرفة وبناء القدرات، وإنشاء شراكة إقليمية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وسوف تستضيف قطر مؤتمر قمة دولي معني بالأمن الغذائي في العالم العربي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن أفريقيا أكثر منطقة تأثّرت من تغيُّر المناخ وهي تضم ١٥ بلداً حيث تجاوز فيها معدل الجوع ٣٥ في المائة بين السكان. وإلى أن تنحسر الأزمة الاقتصادية العالمية وتنخفض أسعار الأغذية، سوف تواجه القارة بشكل خاص صعوبات خطيرة في الوصول إلى نصف نسبة الجوع بحلول سنة ٢٠١٥. وقد أدّى نقص الأغذية في كثير من البلدان الأفريقية إلى الاعتماد على المعونة الغذائية، التي أشعلت دائرة مفرغة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

٢٧ - ومضى قائلاً إن الاجتماع الوزاري الأفريقي العربي المشتَرك بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٠، اعتمد خطة عمل تتضمن بذل جهود مشتركة لمضاعفة تبادل الإمدادات الغذائية، وإنشاء احتياطات للأغذية، وتطوير الهياكل الأساسية والتجارة، والنهوض بالبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. ومن المرجّح أن يعمل دعم المجتمع الدولي لهذا التعاون على تعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي لمضاعفات أزمة الغذاء.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن المنطقة العربية تواجه تحديات أخرى نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وللأراضي العربية الأخرى في الجمهورية العربية السورية وفي لبنان. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة وهيئات دولية أخرى، أدّت الممارسات غير المشروعة لإسرائيل، بما في ذلك بناء المستوطنات واقتلاع أشجار الفواكه، وهدم الحقول الزراعية ومصادرة الأراضي والموارد المائية، إلى انعدام الأمن الغذائي الذي يضر بما يزيد على ١,٦ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن واجب المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على إنهاء التجويع المفروض على الشعب الفلسطيني واحترام التزاماتها بمقتضى القانون الدولي لإنهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية.

٢٩ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلّم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، التي تضم صوتها مؤيدة البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ٧٧ والصين، فلاحظ أن المجموعة الكاريبية قد اتبعت نُهجاً لتسخير إمكانات القطاع الزراعي، بما في ذلك ''الأسبوع الكاريبي للزراعة''، في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والذي كان آلية مفيدة لتسليط الضوء على إنجازات المنطقة في هذا المجال. وقد أثّرت التطورات التي وقعت مثل الزلزال الذي حدث في هايتي، وتقلّب أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية المالية تأثيراً سيئاً على قدرة الدول النامية الصغيرة والضعيفة مثل بلده والتي ترمي إلى استغلال القطاعات الزراعية استغلالاً أمثل لديها. وقد نفّذ معظم الأنشطة الزراعية في المنطقة المزارعون صغار الحائزين ومزارعو الكفاف، ومن الأهمية تحفيز إنتاج هذه الدول وفي نفس الوقت النهوض بتمكين النساء الريفيات ومشاركتهن.

٣٠ - ولبلوغ هذه الغاية، بدأت البلدان الكاريبية العمل بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة كجزء من مشروع أمريكا اللاتينية خالية من الجوع والمبادرة الكاريبية لتنفيذ سياسات ترمي إلى دعم الزراعة الصغيرة النطاق. وخلال هذه المبادرة، جرى تشجيع الحكومات على النهوض بأسواق الأغذية المستقرة المحلية، وزيادة إنتاجية الزراعة صغيرة النطاق وتنفيذ آليات لإدارة المخاطر. وتقوم الجماعة الكاريبية، من جانبها، بتنسيق جهودها من خلال مبادرة جاغديو، وهي

إطار استراتيجي لتحويل نطاق الزراعة إلى قطاع قادر على المنافسة دولياً مع زيادة القدرة لديه.

٣١ - ومضى قائلاً إن صافي التبادل التجاري الزراعي في المنطقة قد حقق من قبل فائضاً منذ ٢٠ سنة من قبل ولكنه الآن حقق عجزاً كبيراً. زيادة على ذلك، انخفضت حصة الجماعة الكاريبية من التبادل التجاري الزراعي العالمي من ٢ في المائة إلى ٠,٣ في المائة. وعملت هذه التطوّرات على تفاقم التفاوتات الاقتصادية وزيادة الفقر في المنطقة.

٣٢ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة إلى مستويات أعلى وأكثر اتساقاً للتمويل من أجل الزراعة في المنطقة، وخصوصاً لأغراض التكيُّف مع تغيُّر المناخ. ويستلزم الأمر وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يولي مزيداً من الاعتبار للحاجات الخاصة للاقتصادات الضعيفة والصغيرة. وفي هذا المجال، قال إنه يدعو إلى اتخاذ إجراء جديد لضمان وجود نتيجة متوازنة وعادلة لجولة الدوحة الإنمائية ومن أجل توافق آراء عالمي قوي بشأن إجراء قوي منهجي استراتيجي في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لتعزيز الأمن الغذائي. زيادة على ذلك، من الضروري العمل على تعزيز أوجه التآزر بين سياسات الزراعة والتنمية والأمن الغذائي على المستويات الوطنية والدولية. ويمكن إنجاز هذا على سبيل المثال بإيلاء أولوية أعلى للزراعة وللأمن الغذائي وتعميمهما في سياسات التنمية.

٣٣ - **السيد روسّي** (سويسرا): قال إن بلده يولي الأهمية القصوى للتنمية الزراعية وللأمن الغذائي، اللذين ينبغي أن يبقيا الشاغلين الرئيسيين للمجتمع الدولي. وفي هذا الخصوص، يلزم اتخاذ إجراء عاجل، وبالتحديد لزيادة إنتاج الأغذية على المستوى العالمي؛ وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تتسم بالفعالية والاستدامة؛ وتعزيز الإدارة الرشيدة على المستوى العالمي في مجال الزراعة والأمن الغذائي؛ وإنشاء نظام تجاري دولي أكثر فعالية ويستند إلى قواعد. وذلك للتصدي للتقلّب في الأسواق الزراعية الدولية.

٣٤ - ومضى قائلاً إنه يلزم وضع استثمارات إضافية في الزراعة والتنمية الزراعية والهياكل الأساسية لتحقيق زيادة دائمة في إنتاج الأغذية على المستوى العالمي. وفي الواقع، يجب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة المستهدَفة في جميع أشكال الزراعة المستدامة في أنحاء العالم، مع الاهتمام الخاص بالمزارع الأسرية نظراً لأن لها أكبر إمكانية لنمو الإنتاج. ومع ذلك، وبغية أن تثمر هذه الاستثمارات، من الضروري أيضاً وجود بيئة مناسبة للسياسات من حيث الظروف الاقتصادية الكلية والإدارة الرشيدة الجيدة، والهياكل الأساسية المادية والسياسات الهيكلية.

٣٥ - ومضى قائلاً إن الندرة المتزايدة للموارد الطبيعية تخلق حاجة ملحّة لنهج أكثر ترابطاً وتنسيقاً لتدخيل العوامل والآثار الخارجية على المستوى الدولي. ومن شأن الأسعار التي تعكس تكاليف الإنتاج الحقيقية خلق حوافز لاستخدام الموارد النادرة بشكل أكثر كفاءة ولاستحداث نُهج مبتكرة.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن أزمة الغذاء العالمية أظهرت الحاجة إلى تحسين الإدارة الرشيدة على المستوى العالمي من أجل الأمن الغذائي. وقد حان الأوان لاتخاذ إجراء حاسم ومترابط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب تحسين التعاون والتنسيق: فالمنظمات الدولية المسؤولة عن الزراعة والأمن الغذائي يجب أن تعمل معاً بطريقة أكثر تنسيقاً، وأن تعزّز فعاليتها وأن تتجنّب الازدواجية في جهودها.

٣٧ - وقال في هذا الصدد إن سويسرا ترحّب بالأعمال الرائعة التي أنجزها فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي. فسويسرا ترحّب أيضاً بإصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي. وقد أظهرت الدورة الأولى للجنة بعد إصلاحها والتي عُقدت في

روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ كيف يمكن تحقيق التقدُّم عندما يعمل شتى أصحاب المصلحة معاً لإيجاد حلول. ويتمثّل التحدّي التالي في تنفيذ القرارات المتخذة ولجعل اللجنة التي جرى إصلاحها منبراً أكثر انفتاحاً ومنه يجري تعبئة القطاع الخاص.

٣٨ - وقال إن وفده يعرب عن الأمل في رؤية اختتام ناجح لجولة الدوحة الإنمائية التي من شأنها أن تعزّز وجود نظام تجاري دولي يتسم بالشفافية والإنصاف ويستند إلى قواعد. فالتدفقات التجارية المفتوحة والأسواق ذات الكفاءة يمكن أن تؤدّي دوراً إيجابياً في الحد من تقلّب الأسعار وفي تعزيز الأمن الغذائي. ودعا الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة إلى أن تحلّل العوامل التي تؤثر على أسعار السلع الأساسية وأن تقترح خيارات خاصة بالسياسات العامة للحد من الأثر السيء لتقلب الأسعار.

٣٩ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ترحيبه بأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن، وفقاً للأرقام التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة، قد انخفض في سنة ٢٠١٠ إلى ٩٢٥ مليون شخص، بالرغم من استمرار الزيادات في السكان في العالم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلن الرئيس أوباما سياسة إنمائية عالمية جديدة وضعتها الولايات المتحدة، وهي السياسة الأولى من نوعها، وهي التي تولي أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي الواسع النطاق باعتباره الأساس لتنمية مستدامة. وقال إن مبادرة بلده ''الغذاء في المستقبل'' تعكس ذلك النهج الجديد بالمساعدة على الإسراع في نمو القطاع الزراعي الشامل وبزيادة القدرة على استعادة النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية الريفية الضعيفة.

٤٠ - ومضى قائلاً إن جهود الولايات المتحدة بشأن الأمن الغذائي تسلّط الضوء أيضاً على أهمية نوع الجنس وعلى أهمية البيئة وتغيُّر المناخ باعتبارها قضايا شاملة جميع المجالات. ونظراً لأهمية النظم الإيكولوجية الصحية والموارد الطبيعية فيما يتعلق بالزراعة المستدامة، تؤثّر إمكانية تغيُّر المناخ تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي في بعض أنحاء العالم، ويعتَبر الدور المنقوص القيمة الذي تؤديه المرأة في الإنتاج الزراعي في العالم النامي من الشواغل الرئيسية في تنفيذ استراتيجية بلده بشأن الأمن الغذائي.

٤١ - ومضى قائلاً إن بلده تعهّد في مؤتمر قمة الثمانية المعقود في لاكويلا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدفع مبلغ ٣,٥ بلايين دولار على الأقل لمكافحة الجوع خلال السنوات الثلاث التالية؛ وأن بلده ساعد بدوره في مساندة ما يزيد على ١٨,٥ بليون دولار في شكل التزامات من جهات مانحة أخرى دعماً لنهج مشترك لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وقد جرى تنقيح هذا النهج عندما أيّد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مبادئ روما الخمسة من أجل الأمن الغذائي العالمي المستدام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن الأهمية البالغة الحفاظ على هذا الزخم، وبالنسبة لجميع البلدان والجهات المانحة والجهات المتلقية مواصلة أداء التزاماتها.

٤٢ - وقال إن مبادئ روما تؤكّد على أهمية الاستثمار في الخطط التي تمتلكها البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعيد البلدان المانحة التأكيد على التزامها بدعم هذه الخطط وأن تساند مصادرها المتنوعة للمساعدة معها. وينبغي أن تنظر أيضاً في توفير تمويل جديد لدعم هذه الخطط.

٤٣ - ولبلوغ هذه الغاية، قال إن حكومته انضمت إلى بلدان أخرى في إطلاق البرنامج العالمي للزراعة العالمية والأمن الغذائي لتمويل الاستراتيجيات الإنمائية الزراعية في البلدان الفقيرة لكي يتمكن المزارعون صغار الحائزين من الفلاحة واكتساب مزيد من الدخل. وهذا البرنامج يمثّل

نموذجاً جديداً للتعاون وهو يشمل جهات مانحة تقليدية وغير تقليدية؛ ويضم هيكلاً للإدارة الرشيدة يتيح المجال للتعبير أمام البلدان النامية والمجتمع المدني؛ واستغلال الخبرة الفنية القائمة لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات المختصة التابعة للأمم المتحدة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن مبلغ ٢٢٤ مليون دولار رُصدت في إطار البرنامج المذكور أعلاه لمشاريع الأمن الغذائي في بنغلاديش وهاييتي ورواندا وسيراليون وتوغو. وطلب ٢٠ بلداً آخر تمويلاً يقرب من مبلغ ١ بليون دولار من هذا المصدر المبتَكَر. ولهذا من الأمور الأساسية الحصول على المساعدة المالية والتقنية على السواء من شركاء مانحين آخرين لموالاة هذا البرنامج وتجديد مصادره. ويعتَبر القطاع الخاص أيضاً في غاية الأهمية من أجل زيادة إمكانات النمو للقطاع الزراعي في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أطلق البرنامج في الآونة الأخيرة مرفقاً من مرافق القطاع الخاص بتعهّدات أوّلية تبلغ ١٠٠ مليون دولار.

٤٥ - وأخيراً، بغية تلبية مطالب السكان المتزايدة أعدادهم في العالم، أكَّد على أنه من الأهمية بالنسبة للشركاء في التنمية زيادة استثمارهم في مجالي البحث والتطوير وإدراج التغذية باعتبارها عنصراً حيوياً من عناصر الأمن الغذائي. ولهذا تعتَبر موضع الترحيب الجهود التي يجري الاضطلاع بها في هذه المجالات.

٤٦ - **السيد راجا** (الهند): قال إن تطلُّع الجميع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف ١ منها، يعتمد بشكل حاسم على معالجة قضية الأمن الغذائي بشكل كامل. فالأزمة الغذائية قد كشفت الاختلال العالمي الذي زحف في إدارة الزراعة وإنتاج الأغذية في أنحاء العالم، والتقييدات الملازمة في الزراعة غير المستدامة والممارسات السوقية.

٤٧ - وبالرغم من الانخفاض الذي طرأ أخيراً في الأسعار العالمية، لا تزال أسعار الأغذية المحلية وتقلّبات الأسعار عالية، وهو ما يهدد بشكل مباشر بقاء ما يزيد على بليون من البشر في البلدان النامية. وقد أدّت الممارسات الزراعية غير المستدامة، وإنتاج محاصيل غير الأغذية، والجفاف، والتدهور البيئي وتغيُّر المناخ، ونقص الاستثمار في المدخلات الحديثة إلى تفاوت بين العرض والطلب على الأغذية على المستوى العالمي. إضافة إلى ذلك، يجب معالجة عدم كفاية مرافق تخزين الحبوب في البلدان النامية، ومن بينها الهند.

٤٨ - ومضى قائلاً إن الهند اعتمدت نهجاً متكاملاً إزاء التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقال إن الهدف من سياستها الوطنية يتمثّل في تحسين الجدوى الاقتصادية للزراعة وذلك بزيادة صافي دخل المزارعين؛ والنهوض بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ ولتمكين المزارعين صغار الحائزين والمزارعين الهامشيين؛ وإنشاء آليات مناسبة لسياسات الأسعار والتبادل التجاري. وتدرس حكومته أيضاً إصدار تشريعات خاصة بالأمن الغذائي ضمن تدابير أخرى.

٤٩ - وبعد أن شدَّد على أهمية التعاون الدولي، أعاد التأكيد على دعم الهند لمبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي ودعا البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها المالية لتعزيز قدرات البلدان النامية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعّالة خاصة بالأمن الغذائي. وبالتحديد، يلزم بذل جهد جماعي لضمان تخصيص مزيد من الاستثمار في الزراعة، وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة فرص الحصول على الائتمان. وبعد أن أشار إلى أن بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قررت إنشاء مصرف للأغذية لتعزيز أمنها الغذائي الجماعي، قال إنه يشجّع مجموعات إقليمية أخرى على الاضطلاع بمبادرات مماثلة.

٥٠ - وقال في الختام أنه يحيط علماً بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير ضمانات وافية من أجل الزراعة والأمن الغذائي وسُبل معيشة الناس في البلدان النامية. وقال إنه يلاحِظ أيضاً المبادرات الأخيرة الخاصة بالتنمية الزراعية التي اعتمدتها مجموعة العشرين ويأمل أن تسفر إعادة تفعيل البرنامج العالمي للاستجابة للأزمات الغذائية الذي وضعه البنك الدولي عن نتائج إيجابية.

٥١ - **السيد يوسف** (إثيوبيا): قال إنه يلاحظ أن أسعار الأغذية المحلية وتقلّبات الأسعار لا تزال عالية رغم الانخفاض الذي حدث مؤخراً في الأسعار العالمية. فبعد سنتين من أزمة الغذاء العالمية، لا يزال انعدام الأمن الغذائي قائماً في ٢٩ بلداً وهناك ما يزيد على بليون شخص يعانون الجوع أو نقص التغذية. زيادة على ذلك، تبدو دلائل المستقبل قاتمة: فأسعار السلع الأساسية الدولية من المتوقّع أن تكون في المتوسط أعلى خلال العقد القادم بسبب الارتفاع في النمو الاقتصادي في البلدان النامية وارتفاع إنتاج الوقود الأحيائي. بل هناك توقّعات تبدو أكثر قتامة تنتظر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المتوقَّع أن يظل الإنتاج الزراعي راكداً على حاله.

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي بالتالي أن يتخذ تدابير أكثر صرامة وتنسيقاً لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. ويجب أن يوضع القطاع الزراعي، الذي عانى طوال سنوات من الإهمال ونقص الاستثمار، في مكانة عالية في برنامج التنمية. وفي حين ينبغي لسياسات التنمية الدولية أن تركِّز على تحسين نظام الإنتاج والتجهيز في مزارع صغار الحائزين بغية تلبية احتياجات أضعف الفئات، يجب تنفيذ هذه الإجراءات وفقاً لسياسات ومبادرات برعاية البلدان.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن وفده يشيد بأعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي ويشيد بجهودها الرامية إلى تنفيذ إطار العمل الشامل. ويعرب وفده عن تقديره للنهج الذي اتخذته فرقة العمل لمعالجة الاحتياجات الفورية لأضعَف الفئات في حين يتم التركيز على التنمية المستدامة الطويلة الأجل للقطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية. وعلى نفس المنوال، من شأن بناء قدرات الاقتصادات الأصغر للتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ أن تحدّ من مخاطر انعدام الأمن الغذائي والطلب على إجراءات معنية بالعمل الإنساني.

٥٤ - وفيما رحّب بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، قال إنه يجب أن يضع مزيداً من التركيز على التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي. وقال إن الدول الأعضاء عليها دور أساسي تؤديه في ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، للجميع بيد أن هناك عناصر فاعلة أخرى تقدِّم مساهمات حيوية، وخصوصاً في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ومبادئ روما الخمسة. وقال إن وفده بالتالي يتمنى أن يسمع من الأمانة العامة بشأن النتائج الرئيسية المتحققة في هذا الخصوص.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن وفده يؤيد مقترحات الأمين العام بشأن الحفاظ على الزخم العالمي بشأن اتباع نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية ويؤكد على أنه بدون استثمار إضافي كبير واتباع سياسات أفضل دعماً لزراعة صغار الحائزين، لن يصل كثير من أفقر البلدان إلى الغايات المتوخاة في الهدف ١ في الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة إلى زيادة الإنفاق على الإنتاج الزراعي من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي والمباشر ودعم الميزانيات الوطنية.

٥٦ - **السيد ماشابان** (جنوب أفريقيا): أعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وأضاف أنه يوجَد حتى الآن ٢٩ بلداً حُدِّدت بأنها تفتقر إلى السُبل المادية الوافية الاجتماعية أو الاقتصادية للحصول على الأغذية وبالتالي فإنها تتطلّب مساعدات خارجية. وفي حين من المتوقّع أن ينقص عدد الأشخاص الجائعين على المستوى العالمي من ١ بليون شخص إلى نحو ٩٢٥ مليون شخص في سنة ٢٠١٠، سوف يزداد الجوع الهيكلي بسبب الأسعار الغذائية العالية نسبياً حالياً والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي ضوء النمو الحالي للسكان، فإن الشراكة والتعاون في الأجلين الطويلين وعلى المستوى العالمي يستطيعان بنجاح معالجة انعدام الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

٥٧ - وبعد أن أشار إلى مبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي التي وضعتها مجموعة الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ قد تعهّدت بتقديم مبلغ ٢٠ بليون دولار لمعالجة قضايا الأمن الغذائي. ويدعو وفده البلدان المانحة إلى تنفيذ هذا الالتزام بغية الاستمرار لإحداث فرق إيجابي بالنسبة لكثير من المجتمعات المحلية الضعيفة في أنحاء العالم.

٥٨ - ومضى قائلاً إن وفده قد لاحظ مع الاهتمام إطلاق الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود سنة ٢٠٠٩، وفيه اعتُمدت مبادئ روما الخمسة من أجل الأمن الغذائي العالمي المستدام. وينبغي أيضاً التسليم الكامل بالدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي، باعتبارها منبراً دولياً وحكومياً دولياً شاملاً لطائفة عريضة من أصحاب المصلحة الملتزمين.

٥٩ - واستطرد قائلاً إنه يجب إيلاء اهتمام خاص إلى مصالح النساء المزارعات، اللائي يُعتَبرن غالبية المزارعين الصغار في البلدان النامية وهم الذين يقدّمون إسهاماً هاماً لإنتاج الأغذية. ومع ذلك، يعاني هؤلاء النساء من نقص سُبل الحصول على الأرض والتكنولوجيا والتدريب والتسويق والائتمان والبذور والمخصِّبات وتعتبر مساهمتهن أكبر بكثير إذا ما تمتع هؤلاء بسُبل الحصول العادلة على الموارد والخدمات الأساسية. وفي هذا الصدد، يجب أيضاً إشراك المرأة في عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

٦٠ - وقال إن الزراعة والأمن الغذائي يجب تعميمهما في سياسات التنمية. ومن الأهمية أيضاً عدم التقليل من المساهمة القيّمة المقدمة من برامج القسائم، وبرامج التغذية المدرسية وبرامج التغذية ضمن برامج أخرى.

٦١ - واستطرد قائلاً إن البلدان الأفريقية قررت جماعياً بالفعل تخصيص نسبة ١٠ في المائة من ميزانياتها للزراعة، بيد أن الأمر يستلزم المزيد من المساعدة الدولية لتوفير مزيد من الإنفاق على الإنتاج الزراعي من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي والدعم الوطني للميزانيات. وأعرب عن ترحيبه بالاعتراف الواجب بالدور الحاسم للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في معالجة تنمية الزراعة والأمن الغذائي، ثم أكّد على أهمية تعزيز بحوث الأغذية والزراعة واستخدام المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالبحوث لزيادة توافر البيانات والبحوث العصرية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتَبر أيضاً ذا أهمية بالغة الأهمية من أجل نقل التكنولوجيا والدراية الفنية.

٦٢ - وبغية التغلّب على التحديات التي يطرحها انعدام الأمن الغذائي، قال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الآليات المسؤولة عن الإدارة الرشيدة العالمية للأمن الغذائي والتغذية، وللاستثمار بقدر أكبر في الزراعة وذلك بتعزيز المبادرات القطرية لزيادة الإنتاج؛ ولتعزيز وتوفير الائتمان اليسير للمزارعين صغار الحائزين، وخصوصاً النساء؛ وللمعاونة على مراجعة وتطوير ''جدول أعمال'' جديد من أجل البلدان التي تتعرض لأزمات طويلة الأمد.

٦٣ - **السيدة ماسوت** (كوبا): أكّدت أن مناقشات اللجنة بشأن قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي، التي أُدرِجت باعتبارها بنداً في جدول الأعمال في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، لا ينبغي أن تكون تكراراً أو سعياً إلى الاستعاضة عن العمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال.

٦٤ - وقالت إن هدف تخفيض عدد الأشخاص الجائعين من ٨٠٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون شخص بحلول سنة ٢٠١٥ لن يبلغه كثير من البلدان النامية، على النحو الوارد في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة أن الجوع لا يزال أعلى مما كان قبل الأزمات الاقتصادية والغذائية الدولية، حيث أنه أصبح من الأصعب تحقيق أهداف الحدّ من وطأة الجوع، والتي صاغها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في سنة ١٩٩٦ وعلى النحو المحدّد في الغاية ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن إسناد الخفض في نسبة الجوع إلى تحسين في الاقتصاد الدولي، وخصوصاً في البلدان النامية، وإلى نقص في الأسعار منذ سنة ٢٠٠٨. ومع ذلك، يكمن أساس المشكلة في النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير العادل تماماً وغير المستدام، والذي أسفر عن وجود توزيع للموارد غير عادل وغير منصف على المستوى العالمي.

٦٥ - وأوضحت أن مشكلة الجوع على المستوى العالمي لن تتغيّر بشكل جذري في حين تسيطر الشركات عبر الوطنية الضخمة في صناعة الأغذية الزراعية على الأسعار، وتسيطر على التكنولوجيات والمعايير وشهادات التصديق وقنوات التوزيع ومصادر التمويل من أجل الإنتاج العالمي للأغذية، ناهيك عن النقل، والبحث العلمي، وتمويل البحوث الوراثية وإنتاج المخصّبات ومبيدات الآفات، زيادة على ذلك تواصل حكومات كثير من البلدان المتقدمة النمو تقديم الإعانات إلى الإنتاج الزراعي لديها في وقت تصبح فيه حالة صغار المزارعين الحائزين والسكان في الريف في العالم المتخلّف النمو أكثر اضطراباً. ويعمل تزايد إنتاج أنواع الوقود الأحيائي المستمَدة من عماد الأغذية الأساسية مثل القمح أيضاً على تفاقم مشكلة الجوع في كثير من أنحاء العالم.

٦٦ - وأردفت قائلة إن الجوع لن يتم القضاء عليه طالما تواصل البلدان النامية تخصيص ربع إيراداتها من الصادرات لدفع ديونها الخارجية، وما لم تُمنَح البلدان النامية معاملة عادلة وخاصة وأفضلية، وإلى حين تمتنع البلدان المتقدمة النمو عن إغلاق أسواقها أمام البلدان النامية من خلال التعريفات الجمركية وطائفة متنوعة من التدابير الحمائية الأخرى. ويجب الاستعاضة عن الأنماط غير المستدامة الخاصة بالإنتاج والاستهلاك لدى العالم المتقدّم النمو، والتي تهدر الموارد وتدمّر البيئة، وذلك بإحلال أنماط مستدامة بدلاً منها.

٦٧ - ومضت قائلة إنه يجب القضاء تماماً على الجوع في العالم، وليس مجرد الحدّ منه. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على البلدان التي التزمت بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون عند حُسن الوفاء بكلمتها؛ ويجب أن تلتزم هي نفسها بتخصيص جزء من هذه المساعدة الإنمائية الألفية لدعم الإنتاج الزراعي في البلدان النامية.

٦٨ - وأضافت أن كوبا تحقق بالفعل الأهداف التي جرت صياغتها في مؤتمر الأغذية العالمي سنة ١٩٩٦ وفي إعلان الألفية وأن كوبا تتعاون مع البلدان النامية الأخرى، وفقاً لمبادئ التضامن والمساعدة المتبادَلة.

٦٩ - وقالت إن وفدها يؤيد مبادرات منظمة الأغذية والزراعة الهادفة إلى مواجهة آثار أزمة الغذاء العالمية. ويعترف وفدها أيضاً بالدور الهام للجنة التي أعيد تشكيلها والمعنية بالأمن الغذائي العالمي والتابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي

كانت المنبر الرئيسي لمعالجة ومتابعة الأمن الغذائي العالمي والتغذية.

٧٠ - واختتمت قائلة إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يتسم بالقسوة وعدم الإنصاف والذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا طوال الخمسين سنة الماضية هو العقبة الأساسية أمام تمتع الكوبيين الكامل بالحق في الغذاء. وهذه الحقيقة تنعكس في التقرير الوطني الثالث لكوبا بشأن مدى تقدمها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/65/684، المرفق) وفي تقريرها الأخير بشأن ضرورة إنهاء الحظر (A/65/83) عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦.

٧١ - **السيد سانت ايمي** (سانت لوسيا): قال إن المجموعة الكاريبية تعتمد إلى درجة ما على الصادرات لتوليد الإيرادات وفي الوقت نفسه فإنها ليست من البلدان المستوردة الصافية للأغذية وهي بحالتها هذه قد عانت كثيراً من الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية والوقود. ووفقاً لذلك، من المعقول تشجيع إنتاج واستهلاك الأغذية المنتجة محلياً وإقليمياً. ولهذا تحاول حكومات المنطقة بالتالي شقّ طريقها إلى الأمام مع وضع سياسات للأمن الغذائي. وفي اجتماع عُقد أخيراً لوزراء الزراعة، أعرب المشاركون عن التزامهم بضمان أن تصبح الزراعة عاملاً محرّكاً اقتصادياً رئيسياً في المنطقة.

٧٢ - ونظراً لأن المشروعات الزراعية تعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أكّد على ضرورة الحفاظ على التنوّع البيولوجي وعلى الحفاظ على المعرفة والممارسات التقليدية. ورغم أن تغيُّر المناخ يمكن أن يؤثر تأثيراً سيئاً على الإنتاج الزراعي، من الصحيح أيضاً أن الممارسات الزراعية السيئة يمكن أن تسهم في هذا التغيُّر. وقال إن التحدي يكمن في كيفية التصدّي لتغيُّر المناخ وفي الوقت نفسه إبقاء التركيز على الإنتاج الزراعي. ويجب القيام بما هو أكثر من ذلك لضمان أن يظل القطاع الزراعي صديقاً للبيئة.

٧٣ - وانتقل إلى التبادل التجاري فقال إنه ينوّه بأن تحرير التجارة وغيره من الإصلاحات لا يزال له أثر هام على الاقتصادات الكاريبية. ونظراً لأن التجارة بين البلدان مع وجود الاتفاقات التجارية المتبادلة يخصها ثلث التجارة العالمية، قال إن وفده يرى أنه حيثما كانت الأسواق القطرية الفردية صغيرة، يمكن للاتفاقات الإقليمية أن توفِّر اقتصادات النطاق الكبير. وتعتزم سانت لوسيا من جانبها، إزالة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة والتي تزيد التكاليف وتعرقل توزيع الأغذية داخل المنطقة؛ وتأمل سانت لوسيا بأن تفعل البلدان المتقدمة النمو نفس الشيء.

٧٤ - وفي حين ركّز وفده على التنمية الزراعية باعتبارها وسيلة لكسب العملات الأجنبية، يدرك وفده أيضاً أهمية توفير التغذية الكافية والمتوازنة للسكان، وبالذات الآن حيث الأحوال المزمنة مثل مرض السكّري ومرض القلب أصبحا من الأسباب الرئيسية للوفاة في كثير من البلدان. واختتم قائلاً إن دول الجماعة الكاريبية سوف تعتمد عمّا قريب سياسة إقليمية معنية بالأمن الغذائي والتغذية باعتبارها إطاراً متكاملاً لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.

٧٥ - **السيد رجبي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تكشُّف أزمة الغذاء أعطت سبباً لظهور شواغل إنسانية ليس هذا فحسب بل إنها شكّلت تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد ازدادت أسعار الأغذية بشكل سريع لدرجة أن الأغذية الأساسية صارت وراء متناول كثير من الناس. ومن المنتظر أن يزداد سكان العالم إلى حوالي ٩ بلايين شخص بحلول سنة ٢٠٥٠، بيد أن المستهلكين ذوي الدخول العالية، ومعظمهم في البلدان المتقدمة النمو، يحافظون على أساليب حياتهم غير المستدامة بدرجة متزايدة.

٧٦ - واستطرد قائلاً إن وجود استجابة عالمية منسقة أمر لازم بغية التوصّل إلى اتفاق بشأن التنمية الزراعية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف؛ والحدّ من إعانات الصادرات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو؛ والتصدّي للمضاربة في أسعار الأغذية؛ وتشجيع إنتاج الأغذية في البلدان النامية، بما في ذلك بتقديم القروض الائتمانية الصغرى للمزارعين صغار الحائزين وتعزيز الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والري.

٧٧ - **السيد نتواغاي** (بوتسوانا): قال إن بوتسوانا، بسبب مناخها القاسي، أصبحت مستورداً صافياً للأغذية. ووفقاً لذلك، تعتبر الزراعة أولوية عليا في برنامج التنمية في البلد. وقد اضطلعت الحكومة باستعراض شامل للقطاع الزراعي في سنة ٢٠٠٩، ونتيجته احتمال أن يتضاعَف البحث في الأشكال المختلفة للمحاصيل الجديدة. يحتمل أن تتضاعَف. وقال إنها تساعد المزارعين من خلال عدد من البرامج الهادفة المخصصة حسب الاحتياجات والرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي.

٧٨ - إضافة إلى ذلك، اتخذت خطوات لخلق بيئة تفضي إلى قطاع زراعي مستدام من الناحية الاقتصادية ولتقديم المساعدة المالية للشباب المهتمين بالمشاركة في الإنتاج الزراعي المستدام. وفي محاولة لتشجيع الاستثمار في الزراعة، تحاول الحكومة استبانة الأراضي الزراعية غير المستغلة والتي يمكن تأجيرها بهدف الاستغلال التجاري للزراعة. ومن ثم، جرى تأجير ١٦ مزرعة تابعة للدولة لمستثمرين أجانب.

٧٩ - وذكر أن جهود بوتسوانا في مجال التنمية لا تزال تتأثر تأثيراً سلبياً بسبب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، توفي سبعة ملايين شخص على الأقل من العمال الزراعيين في أفريقيا نتيجة الوباء منذ سنة ١٩٨٥. وفقدت بوتسوانا وحدها ما يزيد على ٦,٦ في المائة من قوة العمل لديها منذ سنة ٢٠٠٠.

٨٠ - وقال إن التغلُّب على هذه التحديات المتعددة سوف يتطلّب جهوداً متضافرة للنهوض بتقنيات جديدة للفلاحة بغية ضمان الإنتاج الزراعي المستدام. ويحتاج بلده إلى مساعدات مالية وتقنية لكي يتمكن من تنفيذ السياسات التي اعتمدتها الحكومة بهدف زيادة إنتاج الأغذية. واختتم قائلاً إن المساعدة المالية الحالية التي تقدّم حالياً للبلدان متوسطة الدخل مثل بلده يمكن أن يكون لها أثر أكبر بكثير إذا ما قُدِّمت في شكل مِنح بدلاً من تقديمها كقروض.

٨١ - **السيد داوود** (السودان): قال إن الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية الأساسية إنما يمثل تحدياً أمام الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفقر والتي تؤثر تأثيراً سيئاً على استراتيجيات البلدان النامية بشأن الأمن الغذائي. وطالب المجتمع الدولي بأن يؤدّي دوراً أقوى في التصدّي للمضاعفات المعقّدة لأزمة الغذاء العالمي وللتدابير المنسّقة والمستدامة لتقديم الموارد الجديدة والإضافية إلى البلدان النامية لضمان الأمن الغذائي.

٨٢ - وأضاف قائلاً إن السودان، الذي يستضيف حالياً المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، يحث المجتمع الدولي على إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل يكفل سُبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية الواردة من البلدان النامية، وخصوصاً أفريقيا. وفي هذا الصدد، وبعد أن حدث الارتفاع في أسعار الأغذية وقوّض الحجج المستخدمة كذريعة للحفاظ على الإعانات الزراعية، لدى المجتمع الدولي فرصة رائعة لإحداث إصلاح اقتصادي عالمي. وقال إن السودان من جانبه شارك في مفاوضات مكثّفة منذ سنة ١٩٩٤ بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة

العالمية. أما وقد حالفه قليل من النجاح حتى الآن، فإن بلده يدعو إلى إزالة العقبات التي تحول دونه وفي الواقع تحول دون كثير من البلدان النامية من أن تصبح أعضاء في المنظمة.

٨٣ - وبعد أن أشار إلى الأثر السيء لتغيّر المناخ على التنمية الزراعية، أكّد أن السودان ملتزم بالوصول إلى توافق آراء دولي بشأن المزيد من تقاسم الأعباء بشكل أفعل للتصدّي للعواقب السيئة لتغيُّر المناخ.

٨٤ - **السيدة ارونساواديونغ** (تايلند): أشارت إلى أن كثيراً من البلدان في جنوب شرق آسيا تتصدّى الآن في هذه اللحظة بالذات للآثار المترتبة عن العواصف المدمّرة، فأعربت عن الأمل في أن يعالَج في الوقت المناسب البعد الخاص بتغيُّر المناخ فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

٨٥ - وأضافت قائلة إن مسألة الأمن الغذائي لا بد وأن تعالَج بمنهج من جانبين: العرض والطلب. وفيما يتعلق بالجانب الأول، الحاجة الملحّة للغاية هي زيادة عرض الأغذية في الأسواق. ويمكن للاستثمار الخاص المسؤول في القطاع الزراعي، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، أن يتيح فوائد هامة للمزارعين صغار الحائزين، وذلك بتيسير سُبل الحصول على رأس المال والتكنولوجيا، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوافر الأغذية. وتحتاج الحكومات أيضاً إلى معالجة المسائل ذات الصلة مثل الاستيلاء على الأراضي والتدهور البيئي. وفي هذا الخصوص، أشادت بالجهود المبذولة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات لصياغة مبادئ متعلقة بالاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسُبل المعيشة والموارد.

٨٦ - ومضت قائلة إن الأمن الغذائي وندرة الغذاء يعتبران مفهومين مختلفين بيد أنهما مفهومان متصلان. فوفقاً لتقرير أصدرته منظمة الأغذية والزراعة في سنة ٢٠٠٩، يمكن أن تكون الخسائر بعد جني المحاصيل في البلدان النامية بكمية كبيرة قد تبلغ نصف إجمالي إنتاج الأغذية بسبب عوامل مثل عدم كفاية نظم التسويق، وسوء وسائل النقل، ومرافق التخزين غير السليمة. ومن ثم ينبغي أن تكون إحدى الخطوات التقليل من الخسائر فيما بعد الحصاد.

٨٧ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن إنتاج الوقود الأحيائي يمكن أن يُعزى إليه أنه مساهم رئيسي في تقلّب أسعار الأغذية، يرى وفدها أن كل بلد له الحق في صياغة سياساته الخاصة بشأن الطاقة والأمن الغذائي. ومع ذلك، من الأهمية ضمان استقرار وشفافية هذه السياسات.

٨٨ - وانتقلت إلى جانب الطلب، فقالت إن الحلّ الأساسي لتوافر الأغذية بأسعار معقولة التكلفة هو ضمان الأداء الفعّال لآليات السوق، لتخفيض تشوّهات السوق ولتعزيز المزيد من الشفافية.

٨٩ - وأخيراً، قالت إن حكومتها على استعداد لدعم التعاون الدولي بشأن التنمية الزراعية من خلال الحوار فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف والمتعدد الأطراف لأنه بدون هذا التعاون، سيكون من الصعب تحقيق هذه التنمية.

٩٠ - **السيد كوينلان** (أستراليا): رحّب بالجهود المبذولة لتحديث إطار العمل الشامل والإصلاح الجاري للجنة الأمن الغذائي العالمي. وكما أُعلن من قبل، سوف تساهم حكومته بمبلغ ٥٠ مليون دولار إلى البرنامج العالمي المنشأ حديثا والمعني بالزراعة والأمن الغذائي كجزء من نهج شامل من خلال برنامجها الإنمائي للمساعدة، وللمعاونة على معالجة الأسباب الأصلية لانعدام الأمن الغذائي.

٩١ - واستدرك قائلاً إن الإصلاحات للسياسات التجارية الدولية تعتَبر حيوية أيضاً: فالإعانات التي تشوّه التجارة والحواجز كانت أداة رئيسية في قمع نمو القطاع الزراعي في البلدان النامية وبالتالي ساهمت في الارتفاع الأخير في الأسعار

الغذائية. والحدّ من الإعانات والحواجز التجارية سوف يعطي المزارعين في البلدان النامية حافزاً على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة دخولهم. وسوف يواصل وفده العمل في سبيل اختتام متوازن لجولة الدوحة، ودعا جميع الدول الأعضاء على تنفيذ الالتزامات التي أعلنها هؤلاء.

٩٢ - **السيد تسيمباليوك** (أوكرانيا): أشار إلى أن انعدام الأمن الغذائي العالمي لا يزال يمثّل تهديداً خطيراً، وأكّد على الحاجة إلى إدارة رشيدة عالمية قوية للأمن الغذائي العالمي. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياحه لعمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ودعا إلى مضاعفة التنسيق فيما بين جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

٩٣ - وبعد أن أشار إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تشكّل كثيراً من التحديات، قال إن الاستثمار في الزراعة يجب زيادته نظراً لأن القطاع الزراعي السليم يعتَبر أمراً أساسياً للنمو الاقتصادي. وتحسين سُبل الحصول على المنتجات الزراعية من الأسواق الناشئة إلى الأسواق الدولية والإقليمية يعتبر أمراً أساسياً.

٩٤ - وأشار إلى أن أوكرانيا أصبحت مؤخراً بلداً مانحاً لبرنامج الغذاء العالمي، وقال إنه سوف يواصل العمل مع المجتمع الدولي لمواجهة تحدّي الأزمة الغذائية العالمية.

٩٥ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إن مفهوم الأمن الغذائي يعني ضمان سُبل الحصول على الغذاء بأسعار عادلة، ومع ذلك تتضمَّن السيادة الغذائية القدرة الوطنية النامية على ضمان عرض ثابت للأغذية من أجل السكان. ويعتبر هذا الأمر الأخير من الأمور الأساسية في ضوء أن الأسباب الهيكلية لأزمة الغذاء الأخيرة وغيرها من الأزمات تكمن في النظام الاقتصادي الدولي الحالي وفي السياسات الاقتصادية التي تسير معاكسة للاستدامة الغذائية الزراعية لدى البلدان النامية.

٩٦ - ووفقاً لآخر تقرير صدر من برنامج الأغذية العالمي، حققت نيكاراغوا فعلاً الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد فعلت ذلك بفتح الأبواب أمام الائتمان بالِغ الصِغَر والتأكيد على تمكين المرأة. وفي الواقع، معظم البرامج الاجتماعية التي يجري تنفيذها في بلده إنما هي موجّهة نحو المرأة. وقال إن برنامج تحقيق ''القضاء نهائياً على الجوع''، على سبيل المثال، يتيح للأسر الريفية بعض الأشياء مثل الماشية والطيور والبذور والنباتات وكذلك التدريب والمساعدة التقنية بشأن بضعة أمور من بينها الصحة الحيوانية، والبيئة وتقنيات التسويق، ومن ثم توفير الآلات التي يحتاجها المحرومون بغية تحسين حياتهم. وساعد البرنامج أيضاً على تنشيط الاقتصاد لأن الأسر يمكن أن تبيع في السوق المحليّ ما يفيض عن حاجتها من أغذية تنتجها الأُسَر. زيادة على ذلك، يمكن للمشاركين إيداع مدخراتهم في نهاية الأمر في اتحاد ائتماني، وبالتالي مساعدة هؤلاء على التوسُّع في تسويق ما ينتجه هؤلاء. والجمع بين الوفورات والائتمان والتسويق يساعد على تحويل ما قد بدأ باعتباره من مقتنيات تابعة للأسرة إلى أعمال تجارية زراعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.